تهافت ايديولوجيا التنمية والتعاون الدولي

د. جورج قرم

لقد تزايد افتضاح عجز العلوم الاجتماعية حيال استمرار التخلف في العالم الثالث، وحيال ادانة التوسع الاقتصادي في البلدان المصنعة، خلال الفترة الممتدة بين تاريخ صدور كتاب «فضيحة التنمية» تأليف ج. اوستروي (J. Austruy) سنة (١٩٦٥) (١)، وظهور كتابين حديثين حول «اسطورة التنمية» صادرين سنة (١٩٧٦) وسنة (١٩٧٧) (٢). لقد بعدنا عن التفاؤل الذي اشاعته، ابان الخمسينات، دراسات روستوف (Rostow)، او ليفيس (Lewis)؛ ذاك التفاؤل الذي ادى الى «الفترة العشرية الاولى للتنمية» التي اطلقتها الامم المتحدة سنة (١٩٦١)، والتي مددت، دون طائل، عبر «الفترة العشرية الثانية للتنمية» سنة (١٩٧١). ثم عبر «اصلاح النظام الاقتصادي الدولي» خلال (١٩٧٤/١٩٧٥)، وعبر مؤتمر الشمال والجنوب الذي انعقد في باريس خلال (١٩٧٥/١٩٧٦)، دون جدوى.

لقد لاقت ايديولوجيا التنمية، بالفعل، اقبالا دوليا باهرا، منذ الستينات؛ الا ان وظيفتها وركائزها ووسائل نشرها ظلت دون تحليل. ان بداية الازمة التي تتجلى في الفكر الاقتصادي حول مقولة التنمية ناجمة عن اسباب عديدة لا تخلو مصادرها، وغالبا نتائجها، من كونها متأتية عن فروع العلوم الانسانية الاخرى. ولن تتوانى هذه الازمة، اذا ما اتسعت، عن خلق مضاعفات على صعيد العلاقات الدولية، لا سيما وان ايديولوجيا التنمية كانت، حتى الآن، تؤلف اداة مميزة من أدوات دمج العالم الثالث بالعالم المصنع، دمجا اقتصاديا له طابع الاستعمار الجديد.

اصل فكرة التنمية

فكرة التنمية متجذرة في اوروبا «عصر الانوار»، وفي التوسع الاستعماري الذي بسط السيطرة الاوروبية على مجمل الكرة الارضية. لقد ساهم الاستعمار، بواسطة الرفاهية الكبيرة التي حققها للدول الاوروبية، في ارساء الاقتناع في الوجدان الاوروبي بأن التقدم والانماء لا يحدهما حد. لقد صور غوسدورف (Gusdorf) هذه العملية تصويرا رائعا (٣).

من غير المجدي ان ننقد الآن التبريرات التي اعطيت للاستعمار (رسالة تمدين ... الخ...): فلقد جرى تحليلها والتشهير بها مرارا عديدة . الا ان عملية التشهير التي رافقت القضاء على الاستعمار العسكري لم تتناول الا نادرا فكرة التنمية بالذات ؛ وذلك لاسباب سنراها لاحقا .

هذا صحيح لدرجة انه يمكن الآن احلال التناقض القائم بين « متقدم ومتخلف » محل التناقضات القديمة التي عرفتها جميع الحضارات السالفة ، كالتعارض بين « اغريقي وبربري » (او عربي واعجمي) وبين « مؤمن وكافر » في كنف الحضارات القائمة على اساس ديني . ويبدو انه ليس ثمة شك بأن المجتمعات . او اجزاء المجتمعات ، في العالم الثالث ، التي تشعر بكونها مستثناة من « نعم » الصناعة الكبيرة . يتزايد لديها الشعور بأنها « متدنية » ، او « مهملة » . باختصار : تشعر انها خارج الحضارة ، « غريبة » عنها .

يضاف الى ذلك ان التيار الهيغلي ــ الماركسي ، والتيار الداروبني ، تضافرا في الغرب على ترسيخ الاعتقاد بالنماء البيولوجي ، المنظم والحتمي ، للبشرية . والحال انه من السهل اقامة الدليل على الارتباط بين فكرة « الرسالة التمدينية » وفكرة « مجرى التاريخ » الشهيرة . فالماركسية اعتراض من ضمن النظام الغربي ، لكنها ليست اعتراضا على النظام الذي يعمل المجتمع في كنفه « على غرار النسق البيولوجي (Processus biologique) واضعا علاقة العمل ــ الاستهلاك المعتبر بمثابة « ايض مع الطبيعة » (métabolisme avec la nature) في أعلى درجات النشاطات الانسانية (٤) ، وعلى حد قول ج ــ ب ديبوي (J-p. Dupuy) و ج . روبير (J. Robert) ، فسواء كان الامر امر الليبراليين ، « في اليد الخفية » (main invisible) والامتيازات المقارنة (avantages comparatifs) ، او التخطيط الارادوي والمركز الذي تقوم به الطليعة المظفرة للبروليتاريا . وتقسيم العمل الاشتراكي ، فالمقصود هو مجتمع الرخاء والوفرة بالذات ، حيث من شأن الجنس البشري ان يجد، اخيرا . ولدى اكتمال تطوره . الراحة والهناء . والخلاصة ان المرء يجد نفسه وجها لوجه مع رؤية دينية ترى امكانية تحقيق خلاص الانسان وسعادته بواسطة الاقتصاد . وعبر سلسلة من المراحل يتحتم عليه ان يجتازها (٥) .

الانتشار الدولي لايديولوجيا التنمية ، وعواقبها

لقد احرزت فكرة التنمية ، وهي من خصائص العقلانية الغربية ذات الادعاء الكوني انطلاقا من مصالح الدول الغربية الضيقة . انتشارا واسعا خلال الـ (٢٥) سنة الاخيرة ، لدرجة انها اصبحت ايديولوجيا دولية تقوم على أوسع القواعد . ولقد تم ، في الواقع ، تصدير هذه الفكرة الى بلدان العالم الثالث ، وتبنيها الشامل ، في فترة النشوة بالاستقلالات . فاستعملت فكرة التنمية ، بسهولة قصوى ، كنواة اساس لكافة الايديولوجيات السياسية ، وكافة برامج الحكم . في بلدان العالم الثالث ؛ فحلت « معركة التنمية » محل « معركة الاستقلال » ، في كل مكان .

ان القسم الاكبر من المواد الايديولوجية التي اعتمدت كمصدر وحي بالنسبة الى بلدان العالم الثالث ، خرج اما من بيروقراطيات وكالات الامم المتحدة ، واما من تقارير الخبراء الذين تنتدبهم

مؤسسات المساعدة المرتبطة بالبلدان المصنعة ، واما من « الانجيل » الماركسي . وسواء اتجهت الالفاظ المستعملة اتجاها اقوى نحو فكرة « التحديث » او دارت ، بالاحرى ، حول فكرة « التراكم » . حسبما يكون مصدر وحيها ليبيراليا ، او بالعكس ، اشتراكيا ، فقد تميزت برامج الانماء المعتمدة في كل مكان بالخصائص المشتركة الآتية :

— الاعتماد على عمليات استيراد كبيرة تشمل تجهيزات انتاجية ، وتجميع مصانع جاهزة يقوم به مقاولون اجانب طبقا لمعايير ومقاييس اجنبية .

— تمويل هذه المستوردات بواسطة :

ا) المساعدة (مرتبطة كانت او غير مرتبطة) .

ب) القروض الطويلة الاجل .

ج) المزيد من تصدير منتجات زراعية اساسية ، او ثروات منجمية او طاقية (٦) .

ينبغي هنا ان نأخذ في الاعتبار تعميم تحليلات « التخلف » التي تعتبر فقدان الراسمال المالي والتقني بمثابة المصدر الاول للشر . هذا هو اصل الفكرة التي نجدها في اساس كل سياسة تنموية، والقائلة بضرورة ايجاد دفق مالي في البداية ، بغية الخروج من الركود ، ومباشرة عملية التوسع الاقتصادي . وقد قام اقتصاديون عديدون مثل هيرشمان (Hirschman) . ودوبرنيس (De Bernis) ، ولوبريه (Lebreh) ، باعطاء الكثير من التبريرات النظرية المصطنعة لهذه الرؤية . بينما تمنح الكتلة السوفياتية المساعدات لاتاحة التخلص من سيطرة « راسمالية الدولة ذات الطابع الاحتكاري » (capitalisme monopoliste d'Etat) التي تبقي على التخلف في مستعمراتها القديمة ؛ وكذلك من اجل مباشرة عملية تراكمية لا يمكنها ان تحدث الا بواسطة الصناعة الثقيلة .

ان الرؤية الايديولوجية الاساسية هي في جميع الحالات : تسير الانسانية باتجاه تعميم التقدم التقني (اي : التصنيع الثقيل وانتاج اسلحة متزايدة التعقيد) . فليس العالم الثالث متأخرا الا بمقدار مرحلة يمكنه تداركها بسهولة ، اذا ما طبق طرائق الدول الصناعية التي سبقته . وتكون هذه الطرائق الاقتصادية من محتد ليبيرالي او راسمالي تارة ، وتارة اخرى من محتد توجيهي او اشتراكي . وتؤدي في اغلب الاحيان الى الاشتراكية ، او الى الراسمالية ، الموصوفتين بالخصوصية ، علما بأن كلا منهما في العالم الثالث هو خليط متنافر ينطوي على تضارب المصالح بين مختلف الفئات الاجتماعية المسيطرة داخل هذه البلدان .

« التنمية » و « التعاون » : علاقة خطرة

ان النتيجة المنطقية لهذه الايديولوجيا الانمائية هي ضرورة التعاون الدولي من اجل تعميم التقدم والسماح للبلدان النامية ان تستدرك التأخر بواسطة حقنات كثيفة من « راسمال » و « تحديث » و « تكنولوجيا » آتية من المراكز المصنعة . لهذا السبب غدا « الانماء والتعاون » فكرتين متلازمتين ، اذ ان الانماء لا يمكنه ان يتحقق الا بواسطة التعاون ، والتعاون لا يمكنه ان

يهدف الا الى تعميم الانماء ، وبالتالي الى هناءالبشرية .

لقد استقطبت حول هذه الايديولوجيا « انتلجنسيا » (اي نخبة ثقافية) كاملة ، تقوم باثرائها وتضخمها وتدخلها في كافة قطاعات المجتمع . وتتألف هذه « الانتلجنسيا » ، بصورة اساسية ، من خبراء الامم المتحدة والبنك الدولي ، ومؤسسات المساعدات واساتذة الجامعات والموظفين الكبار في بلدان العالم الثالث ، وتوسعت مؤخرا لتشمل موظفي الشركات والمصارف المتعددة الجنسية والتي تعمل في العالم الثالث. ولها تدين بلغة خاصة كاملة ، وباطنان من التقارير والنشرات والكتيبات حول مختلف شؤون الانماء : الاقتصاد ، والصحة ، والتربية ، والثقافة ، والمالية ، والتكنولوجيا ... الخ ... ويشكل مجموعها ايديولوجيا شاملة ، تتعاظم باستمرار بفعل المؤتمرات واللقاءات الدولية الجديدة التي تكسب هذه الانتلجنسيا نمط حياة مميزا ولغة خاصة يزدادان اناقة باستمرار .

ونجمت عن هذه الايديولوجيا الانمائية الشاملة، وعن التعاون الذيانطلقت منه استراتيجيات الانماء في كل مكان ، شبكة ضخمة من البنى التحتية العائدة لقطاع النقل والمواصلات والاتصالات التي تربط ربطا محكما على الصعيد الاقتصادي والثقافي ، اصغر قرية من قرى العالم الثالث بالمراكز الكبيرة في البلدان المصنعة. وفي الوقت ذاته تراكمت على عاتق بلدان العالم الثالث اعباء كبيرة من الديون تجاه الدول المصنعة (الراسمالية منها والاشتراكية) (٧). في حين ان المقاييس والمعايير التقنية التي يفرضها الاستيراد الكثيف لوسائل التجهيز من البلدان المصنعة تشكل مصدر ارتهان بدا الناس يعونه منذ فترة قريبة . لقد اضطرت غالبية البلدان ، من اجل مواجهة اعباء الاستيراد المتزايد وتسديد الديون ، الى الاكثار من تصدير الثروات القومية (اليد العاملة ، والطاقة ، والمنتجات الزراعية ، او المنتجات الصناعية القادرة على المنافسة بفضل رخص اليد العاملة ، وليسهذا الا شكلا آخر مناشكال تصدير اليد العاملة) . لقد نجم عن ذلك اتساع الوضع الهامشي لفئات كبيرة من الشعوب ، وتعمقت هوة الثنائية (dualisme) الشهيرة المميزة للاقتصادات المدعوة اقتصادات متخلفة ، واستشرى التفاوت الاقتصادي .

وبالرغم من ذلك لم تنطلق موجة الاعتراض على ايديولوجيا التنمية وادانتها من بلدان العالم الثالث .

« اوقفوا التوسع الاقتصادي » (Halte à la croissance)

في الواقع ، اسهمت تيارات متباينة الاصل في تهيئة المجال لادانة ايديولوجيا التنمية من حيث هي اعتقاد بمسيرة حتمية باتجاه تحقيق بحبوحة اقتصادية لجميع البشر . وعلينا ، بادىء ذي بدء ، ان نشير الى اعمال علماء الاناسة (Anthropologie) وعلماء الاجناس الذين بينوا عقلانية وتجانس الاقتصادات التي تسمى اقتصادات « الكفاف » في المجتمعات الموصوفة بكونها بدائية .

في الطرف الآخر ، لم يتوان شعور عدم الارتيــاح الحضــاري الــذي عبــر عنــه ماركــوز (Marcuse) ، والذي احس به جيل الشباب الاميركي ابان فترة حرب فيتنام ، عــن تكدير صورة مجتمع الاستهلاك على الطراز الاميركي وهـــي تكــوّن التبريــر العقلانــي الامثــل («Summa Ratio») لايديولوجيا التنمية .

اخيرا احدث ايفــان ايلليخ (Ivan Illich) واعماله المختلفة تأثيرا افتضاحيا لدى بعض شرائح الانتلجنسيا الغربية ذاتها . لكن ، وبالرغم مــن تحليلاته النيرة التي كشفت الاوضاع السخيفة الناتجة عن عمليات « التنمية » فــي الوسط « المتخلف » ، لا سيما برهنته بأن التنمية ليست بالنسبة الى فقراء هذا العالم سوى « عصرنة الفقر » (٨) او « تخطيط الفقر » (٩) ، لم تلق اعمال ايلليخ صدى لدى انتلجنسيا العالم الثالــث الآخــذة كليـــا بالايديولوجيـــا الدوليـــة للتنمية (١٠) .

ويمكن قول الشيء نفسه عن الجوانب الاقتصادية للثورة الثقافية الصينية ، تلك الجوانب التي كان لها تأثير اكيد في الانتلجنسيا الطلابية الاوروبية ، لكنها لم تسترع قط انتباه انتلجنسيا بلدان العالم الثالث . وينبغي الا ننسى ان المكانة الاجتماعية والسياسية المميزة التي تنعم بها هذه الاخيرة، ناجمة عن اعتماد ايديولوجيا التنمية والتعاون الدولية ، التي توهم المــرء بأنه ينتمي الى عالم واحد متماسك . الا ان العالم لم يخل مــن اصحاب الافكار الصالحة الذيــن فضحوا الاضرار الناجمة عن المساعدة الدولية ، لا سيما اعاقة النمــو والتأثيرات الفاســدة المتعددة ، الناجمة عن عمليات التنمية المبنية على المساعدة الدولية (١١) .

بل اكثر من ذلك ، فالابحاث الدقيقة جدا التي قام بها بول بايروك (Paul Bairoch) حول طبيعة عملية التطور الصناعي فــي البلدان الغربية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتحليلاته المقارنة لمعوقات الانماء في العالم الثالث خلال القرن العشرين (١٢) ، من شأنها ان تيئس كل محاولة انمائية عن طريق التعاون الدولي ، لو لم تكن ايديولوجيا الانماء والتعاون قد احرزت هذا القدر من الهيمنة التي لا تنازع على العقل . وفي الحين نفسه كانت ابحاث ميردال (Myrdal) المجموعة في كتابه الرائع : « تقرير حــول فقــر الامم » تدل على التناقضات التي تعتري حوافز الفئات النخبوية التحديثية في العالم الثالث ، وعلى تضارب السياسات المعتمدة في الانماء (١٣) .

صحيح ان الفئات الرافضة داخل انتلجنسيا العالم الثالث ، والتي كان عليها ان تنزع برقع الخداع عن وجه الانماء ، ظلت حتى الآن منهمكة اكثر مما ينبغي ، في متابعــة تجــدد المماحكات اللاهوتية النيوــ ماركسية ، حول ناموس الانماء المتفاوت ، وطبيعة الاستعمار ، والعلاقات بين المراكز والاطراف ، والتبادل المتفاوت ، وتوزيع معدلات الاجور على الصعيد العالمي ... وطبيعة النظام السوفياتي وبيروقراطيته ... الخ ... في احسن الحالات ، عندما يقع الاهتمام على المسائل العملية في قضية اختيار الاستثمارات ، وقضية طبيعة التكنولوجيا ، فلا يطول الحديث ويحسم الموضوع بسرعة ، فيكتب مثلا سمير امين في خاتمة كتابه عن التشكلات الاجتماعية الطرفية للراسمالية (formations sociales périphériques du capitalisme) « في الواقــع ، ان نمط

الانتاج الراسمالي هو الذي يتصادم مع التحديث ويشوه مضامينه . لقد كتب الكثير عن التأثيرات الهدامة الناجمة عن العمل الصناعي المجزأ والرتيب . ان هذا الشكل من اشكال العمل سوف يتضح فعلا ، مع مرور الزمن ، انه ملازم لنمط الانتاج الراسمالي الذي يكون قد قام بوظيفة تاريخية ، وظيفة التراكم ، ممهدا لعملية تجاوزه الذاتي » (١٤) . هذا ما يعيدنا الى الرؤية الاخروية لمصير البشرية بواسطة السعادة الاقتصادية التي تبقينا في خضم ايديولوجيا الانماء ، من ناحية استغراقها في النزعة اللاهوتية .

في الواقع ، تفجرت اشد ادانة لايديولوجياالانماء من داخل الراسمالية الصناعية الكبيرة . فلقد لاقى اول تقرير وضعه نادي روما ، وهو بعنوان « اوقفوا » التوسع الاقتصادي ، صدى واسعا في العالم الصناعي (١٥) . ولا يعود الدوي الذي احدثه هذا التقرير الى نوعية مؤلفيه الذين يشكلون جزءا لا يتجزأ من النظام الذي يفضحونه ، فحسب ، بل ايضا الى الظرف الملائم لادانة المعتقدات الرئيسية التي تنطوي عليها مقولة التنمية :

ـ استثارة مشكلات المجتمعات الصناعية ، بما فيها مشكلات البيئة والتلوث ، في اعقاب حصول نسبة متزايدة الارتفاع من النمو الصناعي بين سنتي (١٩٥٠) و (١٩٧٠) .

ـ تزايد اسعار المواد الاولية ، لا سيما المواد القابلة للنفاد . فلقد اثبتت ازمة الطاقة المتجلية ابان حرب تشرين الاول ـ اكتوبر (١٩٧٣) ، صحة آراء نادي روما التي شجعت نمو الاحزاب الداعية الى الحفاظ على البيئة .

ولا يتسع المجال هنا لدراسة صحة مواقف نادي روما الذي اتهم بالمغالاة في المالتوزية التقنوقراطية (malthusianisme) (١٦) لنكتفبتسجيل هذه الادانة الاولى التي بقيت مقتصرة على البلدان المصنعة نفسها ، والتي لا تلامس لازمة ايديولوجية التنمية في قرينتها الدولية . أعني ايديولوجيا التعاون الدولي .

معنى الحوار بين الشمال والجنوب

هناك اكثر من هذا بكثير ، فلقد كان من شأن القلق الذي اثاره نادي روما و « ازمة الطاقة » حيال امكانية حصول نمو غير محدود ، ان يعطي دفعة جديدة لايديولوجيا التعاون والترابط بين الدول . كما ادت حاجة الدول المصنعة للتزود بالطاقة الى فتح حوار شامل مع الدول السائرة في طريق النمو . ذلك ان « معركة الانماء » كانت تتسع من جانب بلدان العالم الثالث ، على صعيد المطالب الدولية . فالعالم الثالث ، وقد استقوى بالنجاح الذي احرزته منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEP) ، وبالدعم المستمد من بلدان عدم الانحياز ، وبدراسات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (C.M.U.C.E.D.) حول ضرورة رفع اسعار المواد الاولية ورفع القيود على تحويل التكنولوجيا ، كما استقوى ايضا بهلع البلدان المصنعة ، فنجح برفع مستوى مطالبه . وكان من شأن هذه المطالب ان استقطبت حول فكرة « اصلاح النظام الاقتصادي الدولي » الذي ادرجت نقاطه الرئيسية في جدول اعمال مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي المسمى : مؤتمر

الحوار بين الشمال والجنوب .

عمليا ، لم تحدث هذه المرحلة الجديدة من مراحل معركة « الانماء والتعاون » تغييرا نوعيا في مصادر الوحي الايديولوجي . بل خلافا لذلك ، انصبت المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد ، بشكل اساسي ، على زيادة كمية الآليات التقليدية للتعاون الدولي ، المفترض فيها ان توفر للدول السائرة في طريق النمو وسائل استدراك « التأخر » على الشكل التالي :

– الحصول على المزيد من الموارد المالية للاستعاضة عن الوفر الداخلي الذي يعتبر مفقودا ؛ وذلك عن طريق فتح منافذ ارحب الى سوق الرساميل الدولية ، وعن طريق زيادة المساعدات والقروض وتثبيت اسعار المواد الاولية .

– ازالة القيود التي تعترض تحويل التكنولوجيا ، تلك القيود التي تضعها الشركات المتعددة الجنسية عندما تقوم باستثمارات في العالم الثالث .

اما في المضمون فلم تتبدل الرؤية اذ ما يزال يفترض ان التوسع في التقدم سيشمل المناطق « السائرة في طريق النمو » من خلال دمجها في آليات النمو الصناعي للبلدان « الفنية » ، تلك الآليات القائمة على اساس الاستهلاك الكثيف والاداء الآلي ، والعمل المجزأ ، وتبذير المواد الاولية . والنتيجة هي باستمرار ان العالم الثالث ، في سياق بحثه عن الحداثة ، يتخلى عن المزيد من المواد الاولية والثروات المنجمية ، لصالح المراكز الصناعية ، معللا النفس بأن التجهيزات والتكنولوجيا التي ينالها بالمقابل ، لقاء ثمن متزايد ، سوف تعطيه مفتاح سر « الرغد الاقتصادي » والقدرة السياسية .

لن نطيل الوقوف هنا عند اسباب فشل الاصلاح الاقتصادي الدولي . فلقد اضيف الى تباين المصالح بين بلدان العالم الثالث ، والى تصلب مواقف الدول الصناعية الكبرى الثلاث (الولايات المتحدة والمانيا الغربية واليابان) ، اسباب تقنية لاقت تحليلا ممتازا على يد مراقبين متمركزين داخل النظام الراسمالي بالذات (١٧).

وينبغي ان نضيف الى هذه التحليلات سلسلة من الابحاث التي تتضافر جميعها ، عبر طرق مختلفة ، على ابراز التأثيرات الفاسدة التي تحدثها على اقتصادات العالم الثالث كافة جهود التعاون ، سواء في مجال المساعدات التقنية ، او نقل التكنولوجيا ، او التربية ، او توظيفات الشركات المتعددة الجنسية ، او التنمية الريفية ... الخ ... (١٨) . لكن جميع هذه الابحاث لما تعرب قط ، على صعيد العالم الثالث ، عن كونها زعزعت الايديولوجيات الرسمية حول التنمية .

بالمقابل ، يبدو لنا ذا مدلول موقف بعض دعاة النظام الساعي الى صون جاذبية ايديولوجيا الانماء والتعاون ، ذاك هو ، بالاخص ، حال السيد ماكنامارا ، رئيس البنك الدولي ، الذي يقود ، منذ عدة سنوات ، حملة شديدة الفعالية تهدف الى زيادة المساعدة الانمائية ومختلف آليات التعاون الدولي . والجدير بالذكر ان السيد ماكنامارا قد شكل ، منذ وقت ليس ببعيد ، لجنة مؤلفة من شخصيات دولية برئاسة السيد ولي برانـدت (Willy Brandt) المستشار الالماني

السابق ، لمحاولة اخراج الحوار بين الشمال والجنوب من المأزق الذي وقع فيه . وتلك هي ايضا حال نادي روما الذي كلف الاستاذ تينبرجن (Tinbergen) مع فريق من الشخصيات اعداد تقرير حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد لاقى اوسع انتشار (١٩) . ويبدو لنا ان جميع هذه الجهود تهدف الى وقاية قواعد ايديولوجيا التعاون والانماء من الخطر الذي يتآكلها . ولما يزل هذا الخطر خفيا بفالبيته . الا ان الوعي المتعاظم للفشل الذي تلاقيه سياسات التنمية في العالم الثالث ، مضافا الى التحليلات التي تتم في الغرب بالذات حول غموض سياسات التعاون . وكذلك الادانة التي توجهها قطاعات متزايدة من الراي في البلدان المصنعة الى نموذج مجتمع الاستهلاك : فجميع هذه العناصر لن تتوانى ، مع الزمن ، عن تقويض ايديولوجيا الانماء ، وعن تعرية حقيقة آليات الاستغلال الدولي التي ما زالت الى الآن تمكن نظام الاستهلاك الكثيف في البلدان المصنعة من الاستمرار على قيد الحياة .

لكن ادراك حقيقة هذه الآليات ، وحصول خلل جوهري لتيارات التبادل والتعاون ، من شانهما ان يحتما اعادة النظر في المكانة الاقتصادية المميزة التي تتمتع بها البلدان المصنعة والقطاعات المسماة « حديثة » في بلدان العالم الثالث . لذلك يستعجل « حكماء » نادي روما ، وكذلك السيد ماكنامارا الذي سبق له ان برهن على مواهبه في مجال التوقعات المستقبلية ، في تدعيم اسس النظام الحالي ، ايديولوجيا وماديا . وهم في ذلك متقدمون على القطاعات « الصلبة » او « الرجعية » الموجودة في صفوف حكومات البلدان الغربية ، لكنهم يقدمون ، بفعل ذلك ، خدمات كبيرة حقا للنظام الذي يخدمونه . بل انهم احيانا متقدمون على العديد من حكومات العالم الثالث. لان تحليلات السيد ماكنامارا حول تطور الفقر المطلق في العالم الثالث وتقهقر الزراعة . وتفشي البطالة في المدن من المفيد ان يتأملها مخططو هذه الحكومات .

من اجل القضاء على الاوجه الاسطورية للانماء والتخلف

الحقيقة ان الضرورة تقتضي القيام بعملية كشف خداع مزدوجة ؛ فمن ناحية كشف خداع في مفهوم الانماء ذي « النمط الغربي » او « النمط البولشفيكي » على شاكلة ما بدا يحدث فعلا في بعض قطاعات انتلجنسيا البلدان المصنعة ؛ ومن ناحية اخرى ، كشف خداع في مفهوم التخلف كمجرد تأخر في اطار مسيرة ذات مراحل باتجاه تعميم التقدم . الا ان عملية كشف الخداع الثانية ما زالت ، لسوء الحظ ، اضعف بكثير من الاولى . وينبغي الاعتراف بالجميل للسيد سيلزو فورتادو (Celso Furtado) لانه قد برهن ، على الصعيد الاقتصادي في كتابه عن « اسطورة التنمية الاقتصادية » ، ان تأثيرات التقليد الثقافي هدامة بالنسبة الى سياسات الانماء في العالم الثالث . ان الاغتراب الثقافي الذي يتجلى لدى الاقليات المحظوظة والمسيطرة في بلدان العالم الثالث هو المسؤول ، فعلا ، عن نزيف الثروات الذي يحل بهذا العالم ، ويؤول لصالح المراكز المصنعة ، وذلك بفعل اعتماد سياسات الانماء والتعاون . هذا الاغتراب نفسه ، المشدوه بالمظاهر الخارجية للحداثة ، هو الذي يعيق الحس الاقتصادي السليم القاضي بأن الانماء الاقتصادي لا يمكنه ان يتم الا بزيادة قدرة الاستهلاك المحلي للثروات الطاقية ولسائر المواد

الاولية ، وليس بالتخلي عنها .

الحضارة الحديثة ، كما احسن تسميتها ب . دو جوفينيل **(B . De Jouvenel)** ، هي « حضارة القوة (٢٠) **(civilisation de puissance)** ، قوة الحصان ــ البخاري ، وقوة القدرة على استهلاك الطاقة . فلو صدرت اوروبا القرن التاسع عشر القسم الاكبر من انتاجها من الفحم الى الخارج ، فمن المؤكد انها كانت اليوم في عداد العالم الثالث .

اضافة الى ذلك ، تفترض كل زيادة في الانتاجية زيادة في القدرة على استعمال كمية اكبر من الطاقة ومن المواد الاولية محليا ، وليس على امكانية استيراد الانتاجية المصنوعة والجاهزة سلفا في الخارج . هذا ما يجهز على توافق انسان العالم الثالث مع محيطه ، وبالتالي يشل قدرته على الخلق وعلى التقدم .

واذا نظرنا الى العصر الاستعماري من هذه الزاوية وادركنا انه يشكل ، بالنسبة الى انسان العالم الثالث ، عامل تنافر مع محيطه الطبيعي ، واختلالا في التوازن معه ، لا مجرد تخلف في سياق مسيرة مرسومة ، جاهزة ، يكفي حياله الاقتداء بالذين افتتحوها، يتضح لنا اذ اك ان العصر الاستعماري ابعد من ان يكون قد انتهى (٢١) .

المـَراجع

١ « فضيحة الانماء » ، منشورات مرسيل ريفيير وشركاه ، باريس ، (١٩٦٥) .

« Le Scandale du Développement » Ed. Marcel Rivière & Cie - Paris, (1965).

٢ سيلزو فورتادو : « اسطورة التنمية الاقتصادية »ــ انتروبوس ، باريس ، (١٩٧٦) ــ و « اسطورة الانماء »، كتاب جماعي باشراف كانديدو مانديس ، لوسويل (مجموعة فكر) ، باريس (١٩٧٧) .

Celso FURTADO : «Le Mythe du Développement Economiques» Anthropos - Paris 1976 - et «Le Mythe du Développement», ouvrage collectif sous la direction de Candido MENDES, Seuil (Coll. Esprit), Paris (1977).

٣ في « المنظور الغربي للانماء » كتاب جماعي باشراف ش.ا.و. فان نيوفانهويجزيه ــ موتون ، لاهاي ــ باريس (١٩٧٢) ــ ص. ٣٩ الى ٩١ .

«La perspective occidentale du développement», ouvrage collectif sous la direction de C.A.O. VAN NIEUWENHUIJZE, Mouton, La Haye - Paris, (1972) - pages 39 à 91.

٤ « خيانة الرخاء » ، المنشورات الجامعية الفرنسية (الاقتصاد الحر (١٩٧٦) ــ ص. ٨٥ .

«La Trahison de l'opulence», P.U.F. (économie en liberté) (1976).

٥ حول نقل فكرة المقدس من الحيز السياسي الى الحيز الاقتصادي ، راجع ج. قرم : « العلمنة والانماء الاقتصادي » في لبنان ــ فلسطين ، و[illegible] حرب واكاذيبه ، منشورات هارمتان ، باريس ، (١٩٧٧) .

G. CORM : «Sécularisation et Développement Economique», in Liban - Palestine, Promesses et mensonges de l'Occident, Ed. L'Harmattan, Paris (1977).

٦ على هذا الاساس نجد ان كوبا ومصر الناصرية وساحل العاج مثلا ، تتشابه على هذا الصعيد بشكل أقل ما يقال فيه انه تشابه لا يخلو من التباس .

٧ راجع ج. قرم : « سلاحان من اجل الاندماج بالراسمالية العالمية : الديون الضخمة التي يعقدها العالم الثالث وتجارة التقنية » ــ جريدة العالم الدبلوماسي ــ حزيران ــ يونيو (١٩٧٧) .

G. CORM : «Deux armes pour l'intégration au capitalisme mondial : l'endettement vertigineux du Tiers - Monde et le commerce

٨ de technologie» . Le Monde Diplomatique (Juin 1977).

راجع « مجتمع دون مدارس » ، لوسويل ، باريس ، (١٩٧١) .

«Une Société sans Ecole», Seuil, Paris (1971).

٩ راجع « تحرير المستقبل » ، لوسويل ، باريس ، (١٩٧١) .

«Libérer l'Avenir», Seuil, Paris (1971.

١٠ يبقى مع ذلك ، الاشارة الى كتاب ج. امين : «تحديث الفقر» ، دراسة في الاقتصاد السياسي للتوسع الاقتصادي في تسع بلدان عربية ،) (١٩٤٩ – ١٩٧٠)، أ.ج. بريل ، ليدن، (١٩٧٤)، و ش.ش. أونيمالوكوي: « التخلف الاقتصادي – نظرة من الداخل » ، لونغمان، لندن (١٩٧٤) .

G. AMIN : «The Modernization of Poverty». (A study in the political economy of growth in nine Arab countries (1949 1970). E.J. BRILL, Leiden, (1974). et C. C ONYEMELUKWE : «Economic underdevelopment - An inside view». Longman, Londres (1974).

١١ راجع بالاخص ، ر. نوركيس : « معضلات تشكيل الرأسمال في البلدان المتخلفة » ، منشورات كوجاس (١٩٦٨) ، الاصل الانكليزي يعود الى سنة ١٩٥٢) ، و ت. ماند : « من المساعدة الى اعادة الاستعمار » ، منشورات لوسويل ، باريس (١٩٧٢) ، و ر. دومونت : « افريقيا السوداء انطلقت خطأ »، منشورات لوسويل، باريس ، (١٩٦٢) .

R. NURKSE : «Les problèmes de la formation du capital dans les pays sous-développés», Ed. Cujas (1968).
T. MENDE : «De l'aide à la recolonisation», Seuil, Paris (1972),
R. DUMONT : «L'Afrique Noire est mal partie», Seuil, Paris (1962).

١٢ راجع « الثورة الصناعية والتخلف » ، موتون ، لاهاي – باريس ، (١٩٧٤) (الطبعة الرابعة) – و « العالم الثالث في مأزق » ، منشورات غاليمار (مجموعة فكر) باريس ، (١٩٧١) .

«Révolution Industrielle et Sous - Développement», Mouton, La Haye - Paris (1974) (4ème Edition) et «Le Tiers-Monde dans l'Impasse», Gallimard (Coll. Idées) Paris (1971).

١٣ راجع « المأساة الاسيوية . دراسة استقصائية حول فقر الامم » – ٣ مجلدات – منشورات بانتيون ، نيويورك (١٩٦٨) .

«Asian Drama. An inquiry into the poverty of nations». 3 volumes, Pantheon, New-York, (1968).

١٤ « التنمية المتفاوتة . بحث حول التشكلات الاجتماعية للرأسمالية الطرفية » – منشورات مينوى ، باريس (١٩٧٣) – صفحة : ٣٣٨ .

« Le développement inégal. Essai sur les formations sociales du capitalisme periphéripue». Ed. de Minuit. Paris (1973).

١٥ « اوقفوا التوسع الاقتصادي . نادي روما » ، تقديم جانين دولونيه ، تقرير مايدوس ، تمهيد روبير لاتيس . منشورات فايارد (مجموعة حفظ البيئة) – باريس (١٩٧١) .

«Halte à la Croissance. Le Club de Rome» présenté par Janine DELAUNAY. Rapport Meadows, préface par Robert LATTES Fayard (Coll. Ecologie), Paris (1971).

١٦ راجع مثلا ، هـ. كول ، و ك. فريمان ، و م. جاهودا، و ك. بافيت : « الانتي – مالتوز » . نقد « اوقفوا التوسع الاقتصادي » ، منشورات لوسويل ، باريس (١٩٧٤) – ورد نادي روما تحت عنوان « اية حدود ؟ نادي روما يرد ... » ، منشورات لوسويل باريس (١٩٧٤) .

H. COLE, C. FREEMAN, M. JAHODA, K. PAVITT : «L'Antimalthus. Une critique de «Halte à la Croissance». Seuil, Paris 1974 - et la réponse du Club de Rome sous le titre «Quelles Limites? Le Club de Rome répond...», Seuil, Paris, (1974).

١٧ راجع مثلا « مشكلة المواد الاولية والنظام الاقتصادي الدولي العتيق » ، بقلم ج. ش. لايغيس، مجلة السوق الاوروبية المشتركة ، العدد ٢٠٣ ، كانون الثاني – يناير (١٩٧٧) و « النظام الاقتصادي الدولي ، الاصلاح المستحيل » بقلم ي. لولان، مجلة المصرف، عدد ٣٤٩، آذار – مارس (١٩٧٦) .

« Le problème des matières premières et le «vieil ordre économique international», par J. - Ch. LEYGUES, Revue du Marché Commun, No. 203, Janvier (1977) - et «Ordre Economique International, l'impossible réforme», par Y. LAULAN, Banque No. 349, Mars (1976).

١٨ من المراجــع : « تقويــم التعــاون بــين الشمـال والجنوب . مثل التعاون بـــين البلـــدان الناطقة بالفرنسية » كتاب جماعي باشراف جان توسكوز ، منشورات « اقتصاديا » ، باريس (١٩٧٦) . « نقـل التكنولوجيا والتنمية » باشراف ب. جوديه و ف. كاهن و ا. ش. كيس و ج. توسكوز ، المكتبة التقنية ، باريس (١٩٧٧) ـ راجع ايضا الدفاتر الثلاثة التـي اصدرتها مؤسسة جنيف للانماء :

ـ « المعرفة والعمل ـ العلاقات بين الثقافات والتنمية » (المنشورات الجامعية الفرنسية ، باريس ١٩٧٥) .

ـ « تعدد العوالم ـ نظريات التنمية وممارساتها » (المنشورات الجامعية الفرنسية ، ١٩٧٥) .

ـ « انماط تسلم المعرفة ـ من التعلم الى ما هو خارج المدرسة » (المنشورات الجامعيـــة الفرنسية ، ١٩٧٦) .

«L'Evaluation de la Coopération Nord - sud. L'exemple de la coopération entre pays francophones», ouvrage collectif sous la direction de Jean TOUSCOZ. Ed. Economica, Paris (1976). «Transfert de Technologie et développement ». sous la direction de P. JUDET Ph. KAHN, A, Ch, KISS, J. TOUS - COZ, Lib. Techniques, Paris (1977). Voir aussi les 3 cahiers de l'Institut du Dévelop-pement de Genéve :

— «Le Savoir et le Faire - Relations inter - culturelles et développement» (P.U.F. , Paris, 1975).

— «La Pluralité des Mondes - Théories et pratiques du développement», (P.U.F., 1975).

— «Les Modes de Transmission - du didacti - que à l'extrascolaire» (P.U.F. 1976).

١٩ « ريو ـ اعادة تكوين النظام الدولي . تقرير الى نادي روما » ج. تنبرغن ، منسق ، أي.ب. دتون وشركاه ـ نيويورك (١٩٧٦) .

RIO - Reshaphing the International Order A Report to the Club of Rome», J. TINBER GEN, Coordinator, E.P. DUTTON & Co. New-York, (1976).

٢٠ « حضارة القـــوة » ـ منشورات فايـارد ، بـاريس (١٩٧٦) .

«La Civilisation de Puissance», Ed. Fayard Paris, (1976).

٢١ ينبغي ان نشير في هذا المجال الى الاتجاه الحديث الذي برز على صعيد الدراسات حول الجوع ، هذا الاتجاه يركز على ما يسببـــه الاستعمار وسياسات التعاون الانمائي من تصدع في تجانس المجتمع مع بيئته . راجع مثلا ، أ. بروفانت و ف. ديرافينياك « النظام الجديد للجوع » منشورات لوسويل ، باريس (١٩٧٧) . او « الجفاف والمجاعة في منطقة ساحل » باشراف ج. كوبانس ، منشـــورات ماسبيرو ، باريس (١٩٧٥) . راجع ايضا ف. بارتانت « حرب العصابات الاقتصادية ـ شروط التنمية » ، منشورات لوسويل ، باريس (١٩٧٦) ، هذا الكتاب الذي تستند آراؤه على الوصف الممتاز لموقف سكان جزيرة مدغشقر ابان الاحداث السياسية التي ادت الى تغيير النظام .

A. PROVENT et F. De RAVIGNAC : «Le nouvel ordre de la faim», Seuil, Paris, (1977). Ou «Sécheresse et Famines du Sahel», sous la direction de J. COPANS, Maspéro, Paris, (1975). F. PARTANT, : «La Guerilla Economique - Les Conditions du Dévelop-pement», Seuil, Paris, (1976).